نحو مفهوم علمي للاقتصاد الإسلامي

جاسم الفارس*

ABSTRACT

Towards a Scientific Concept of Islamic Economy

A concept is a linguistic knowledgeable valued structure that consists of a group of relations between idioms determining science methods and its path with a particular civilised framework. It is an overall meaning by which research is converted from raw material into specific meanings and relationships which can be comprehended. Concepts, particularly in social and human sciences are borne in knowledgeable space and certain harmonised civilisation styles, absorbing their spirit, values and curricula for the sake of reformulating human conscience in the World, Humanity and history and determining the path of moralities of science through an organised knowledgeable scientific and valued discipline with determined processes and goals.

Along this line, the research chose to look into the concept of Islamic economy in order to discover its internal network and analyse its structure and relation to the theoretical background of Islamic civilisation.

The study is composed of three parts: The first deals with Western theoretical background and its impact on establishing economic concepts by displaying philosophical key thoughts and methods that gave rise to western social sciences in general and economics in particular.

The second part tackles Islamic theoretical background and its impact on the formulation of Islamic economic concepts through the analysis of "Al- Tawhid" its beliefs and its scientific and practical dimensions that contributed to drawing the most important aspects of Islamic civilisation.

The third looks into methodology of restructuring the scientific concept of Islamic economics while studying "Al- Wahi" (Aspiration) and economic curricula as the most important dimensions in the formulation of concepts rendering them unique and specific.

The epilogue comprises the results and discussion.

* أستاذ الاقتصاد الإسلامي المساعد ـــ جامعة صدام للعلوم الإسلامية.

مقدمة:

إن من مهمات النظرية العلمية تكوين المفاهيم، لأن المفاهيم هى المقدمة الضرورية لتحديد تصورات العقل للعلم والمعرفة والمنهج.

والمفهوم هو بنية لغوية معرفية قيمية، تضم مجموعة علاقات بين مصطلحات تحدد منهج العلم ومساره في إطار نسق حضاري معين، وإنه المعنى الكلى الذى نحول به موضوع البحث من مواد خام إلى معان وعلاقات لها معقوليتها.

والمفهوم هو اسم أكبر من أن يفسره القاموس أو مترادفات اللغة وإنه مستودع لمعان ودلالات كبرى تتجاوز البناء اللفظى وتتخلى الجذر اللغوى لتعكس كوامن فلسفة الأمة، ودقائق تراكمات فكرها ومعرفتها. وهو أكبر من المصطلح ومغاير له، فالمصطلح اسم يتعارف عليه الناس فى حرفة أو مصلحة أو سواها على إطلاق لفظ بازاء معنى أو ذات. فى حين أن المفهوم هو وعاء معرفى ذو هوية كاملة قد تحمل تاريخ ولادته وصيرورته وتطوره الدلالى. لذلك كانت دائرة المفاهيم هى ساحات الصراع الفكرى بين الحضارات والثقافات عبر التاريخ، وأول مظاهر الاضطراب الحضارى على المستويين الفكرى والمعرفى هو ما يصيب أمة معينة من خلل واضطراب فى مفاهيمها. وأخطر مظاهر هذا الخلل والاضطراب هو استعارة مفاهيم "الغير" فى فهم "الأنا" الحضارى وتحديد تصوره للعالم وللإنسان والحياة.

لقد شهد الفكر الإسلامى فى مراحل نضجه الأولى اهتماماً بنظرية المفهوم، وهى واحدة من إنجازات العقل المسلم الإبداعية التى ضمتها كتب عديدة عكست وعياً فى البناء المعرفى والقيمى، كذلك فإن منهجية إنجاز هذه النظرية عكست قدرة اللغة العربية على استيعاب هذا التطور أو التمهيد له مؤقتاً.

من بين أبرز الكتب التى تناولت نظرية المفهوم، كتاب (الحدود والرسوم) للكندى، وكتاب (الحدود الفلسفية) للخوارزمى الكاتب، وكتاب (الحدود) لابن سينا، وكتاب (الحدود) للغزالى وتعليقات ابن رشد على كتاب (ما بعد الطبيعة) لأرسطو

وكتاب (التعريفات) للجرجانى، وكتاب (الكليات) لأبى البقاء الحسينى، وكتاب (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوى، وكتاب (المبين فى الكشف عن ألفاظ الحكماء والمتكلمين) لسيف الدين الأمدى.

وقد كان لكل مؤلفى هذه الكتب نظرية ومنهج فى تكوين المفهوم فى المنظور الإسلامى أو إخضاع المفاهيم الأجنبية إلى الرؤية الإسلامية، فى إطار الدفاع عن (عقيدة التوحيد) وبناء العلم الإسلامى وهم جميعاً متفقون على أهمية المفهوم فى هذا البناء.

إذاً، فالمفاهيم، لاسيما فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، تولد فى فضاءات معرفية وانساق حضارية معينة، تتشرب روحها وتلبس ثوبها فتجسد الرؤى والقيم والمنهج لتعيد تشكيل الوعى الإنسانى بالعالم والحياة والإنسان والتاريخ، وتحدد مسار العلم والأخلاق عبر منظومة معرفية وعلمية وقيمية محددة الوسائل والأهداف. هكذا تكونت مفاهيم الفكر اليوناني فى إطار النسق الحضارى اليونانى، وهكذا تكونت مفاهيم الفكر الأوروربى فى إطار النسق الحضارى الإسلامى، وفى كل هذه الأنساق الحضارية كان للمرجعية العقائدية أثر واضح فى تكوين المفاهيم وتحديد مسار المنهج. ولذلك فإن اختلاف المرجعيات العقائدية يعنى اختلاف غايات العلم الاجتماعى واختلاف وسائله، وكذلك اختلاف القيم التى يسعى كل نظام مفاهيمى إلى تبنيها.

لذلك اخترنا البحث فى مفهوم الاقتصاد الإسلامى، بغية الوقوف على نسيجه الداخلى وتحليل بنيته المعرفية والعلمية والقيمية، والكشف عن طبيعة ارتباطه بالمرجعية العقائدية والمعرفية للنسق الحضارى الإسلامى. للوقوف على حجم الافتراق بينه وبين مكونات الاقتصاد الغربى، فى محاولة متواضعة للإسهام فى حل إشكالية فكرية قائمة. مازالت ترى فى الاقتصاد الإسلامى جهداً فكرياً تابعاً للفقه الإسلامى فى أحسن الأحوال إن لم يكن هو الفقه بعينه.

وكان منهجنا فى البحث يقوم على استقراء (الوحى)(*) والعقل الاقتصادى الإسلامى بمستوييه النظرى والتطبيقى لتحديد قواعد تنزيل الوحى على الواقع الاقتصادى واكتشاف مكونات الخبرة الاقتصادية الإسلامية عبر التاريخ الاقتصادى الإسلامى، من خلال تحليل بعض معطياتها العلمية فى إطار تحديد منهجية علمية إسلامية تعنى فى التنظير الاقتصادى الإسلامى بوصفه أحد العلوم الاجتماعية الإسلامية الذى يفترق كثيراً عن (علم الفقه) من حيث المنهج ويتصل به كثيراً من حيث الموضوعات.

وعلى هذا الأساس توزعت الدراسة على ثلاثة أقسام:

تناول *القسم الأول* المرجعية العقائدية الغربية وأثرها فى تكوين مفهوم الاقتصاد فيستعرض القسم أهم الأفكار والمناهج الفلسفية التى مهدت لنشأة العلوم الاجتماعية الغربية عامة، وعلم الاقتصاد خاصة، فى دائرة الصراع بين الكنيسة والعلم الذى انتهى بانتصار العلم والرؤى المادية للعالم، وانحسار الكنيسة بعيداً عن الفعل العلمى، لتستقر مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية الغربية على القيم المادية متأثرة بما حققته مناهج البحث العلمى فى العلوم الطبيعية.

وتناول *القسم الثانى* المرجعية العقائدية الإسلامية وأثرها فى تكوين مفهوم الاقتصاد الإسلامى، وذلك من خلال تحليل مضمون عقيدة التوحيد، وأبعادها العلمية والعملية التى شكلت أبرز معالم النسق الحضارى الإسلامى.

أما *القسم الثالث*؛ فتناول أسلوب بناء مفهوم الاقتصاد الإسلامى من خلال توظيف المرجعية العقائدية، والمنهج العلمى الإسلامى فى دراسة الوحى والعقل الاقتصادى بوصفها أهم الأبعاد فى تكوين المفاهيم، ومنحها خصوصيتها وأصالتها.

وأخيراً كانت الخاتمة التى عرضنا فيها خلاصة البحث ونتائجه.

(*) حيثما وردت لفظة (الوحى) فإننا نقصد (القرآن الكريم والسنة الصحيحة)، ولا شأن لمعانى الوحى الأخرى والإلهام وغير ذلك من المعانى خارج دائرة النبوة.

أسأل الله التوفيق فى هذه المحاولة المتواضعة والتى أتمنى أن تكون موضع نقاش علمى لفتح آفاق أوسع لإغناء مسيرة الاقتصاد الإسلامى الذى يحتاج إلى جهود علماء الاقتصاد المسلمين فى هذه المهمة الحضارية الضرورية على طريق تحقيق الاستقلال الفكرى، وإنهاء كل أشكال التبعية الفكرية للغرب.

فمن غير المعقول أن نطالب بالقضاء على التبعية الاقتصادية للغرب، ونحن ندرس وندرّس الاقتصاد الغربى فى كلياتنا دون أى مجهود نقدى علمى.

إن النقد هو بداية الاستقلال والتميز والخصوصية.

(١) المرجعية العقائدية وآثرها فى تكوين مفهوم الاقتصاد:

كانت الفلسفة والعلم رتقاً ففتقهما الصراع بين العلم والكنيسة فى أوروبا، هذا الصراع الذى دشن عصراً جديداً فى تكوين نمط من الوعى أفرز مفاهيم وأفكاراً طغت عليها الرؤية المادية للعالم.

كان ذلك فى بدايات القرن الرابع عشر الميلادى، إذ ما كاد ينصرم هذا القرن حتى نضج اتجاه فلسفى فى انجلترا وفرنسا قضى على كل الجهود الرامية إلى إقامة فلسفة تتفق مع الدين. وقضى على العلم الأرسطى الذى كان جاثماً على صدر جامعة باريس، واقتصر للأمراء فى ثورتهم على رجال الكنيسة والسلطة البابوية، ليمهد لنهضة جديدة تستمد أصولها من وثنيات اليونان على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأدبية والفنية كافة، فانتشرت الوثنية فى الأفكار والأخلاق رأى فيها كثير من مفكرى الغرب صورة إنسان الطبيعة، واعتبروا دراسة القدماء كفيلة وحدها بتكوين الإنسان بمعنى الكلمة. فسميت هذه النزعة بالنزعة الإنسانية أو المذهب الإنسانى، ومع إتمام كشوفات كولومبوس وفاسكودي جاما وماجلان ودريك فى أواخر القرن الخامس عشر عرفت أوروبا معلومات كثيرة عن شعوب كانت بمعزل عن المسيحية وكان لها أديان وأخلاق، فظهرت فكرة الدين الطبيعى، والأخلاق الطبيعية لتنشأ أثر هذا الكشف نظرية جديدة اعتمدت الطبيعة فى فهمها للإنسان والعالم. واستغنت عما فوق الطبيعة، الأمر الذى أدى إلى نتائج خطيرة فى حياة الغرب، وأهمها سلخ الفلسفة عن الدين، وإقامة فلسفة خصيمة للدين، من خلال

الهجوم على معطيات العصور الوسطى الفكرية والفلسفية والدينية، الأمر الذى عجزت الكنيسة معه عن المواجهة وصد اختراقاته المتعددة التى تمكنت فى النهاية من تقويض الكنيسة ومن الداخل.

لقد كان القرن السادس عشر الميلادى الذى شهد هذه المخاطر من أشد القرون الأوروبية اضطراباً وفوضى، حيث انحلت فيه كل الروابط الدينية والعائلية والاجتماعية ونشبت الحروب من أجل الدين والسياسة القومية، واستبيحت المحرمات بحجة سلامة الأمير أو الدولة.

وكان لأمراء إيطاليا أثرهم الواضح فى عمليات التحول الحضارى الغربى، فقد كانوا يطلبون أسباب القوة والترف فشجعوا الفنون والصناعات، فاندفع الناس إلى تلبية طلباتهم، الأمر الذى أدى إلى نمو الابتكارات وزيادة الإنفاق عليها. وتنافست المدن فى الاختراعات واستخدام قوى الطبيعة ومعرفة أفاعيلها، وحفز الهمم فى معرفة قوانينها، فازدهر العلم وتطورت الصناعة، ونبغ العلماء والفنون الكبار، الأمر الذى أدى إلى ازدياد سلطان الإنسان فى الأرض، واتسعت السماء أمام ناظريه بسبب اختراع التلسكوب، فأحس من الكبرياء والطموح ما لم يحسه من قبل، ساعد على ذلك دعم النضال السياسى فى سبيل الاستقلال، وسيادة النزعة الإنسانية فى الأدب والدين، لتستقر عملية التحول الحضارى فى النهاية على قضيتين أساسيتين:

- سيادة النزعة الفردية فى الأدب والسياسة والاقتصاد والفكر.

- العناية البالغة بالعلم الآلى وتطبيقاته الرامية إلى توسيع سلطان الإنسان على الأرض وزيادة رخائه[1].

لقد تجلت هذه التحولات الحضارية فى المنجز العلمى والمعرفى الأوروبى عامة، والاقتصادى خاصة، إذ يؤكد التاريخ الفكرى الأوروبى أن فرنسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢٦م) كان أول الذين اشتغلوا بالتنظير لإصلاح العلوم الأوروبية بالتعويل على الطريقة الاستقرائية، فصنف العلوم وفصل القول فى المنهج التجريبى، وذلك كما بينه فى كتبه مثل رسالته "فى تقدم العلم" و "الأورغانون

الجديد أو العلاقات الصادقة لتأويل الطبيعة" وكذلك فى كتبه السياسية أو تصنيف العلوم.

فقد رتب فرنسيس بيكون العلوم حسب القوى الداركة فى الإنسان، وهى الذاكرة وموضوعها التاريخ والمخيلة وموضوعها الشعر، والعقل وموضوعه الفلسفة، واعتبر أن كل ما عدا العلم هو (ذاتى) بينما يقف العقل فى مقدمة الأشياء لأنه أرقاها ولأنه يستخدمها كأدوات، لذلك أكد كثيراً على أنه لأجل تكوين العقل الجديد لابد من منطق جديد يضع أصول الاستكشاف التى تختلف عنده عما كانت عليه فى الماضى، حيث كان العقل خاضعاً لأوهام متعددة، تشكل عيوباً فى العقل تجعلنا نخطئ فهم الحقيقة، لذلك لابد من التحرر منها كى يعود العقل لوحاً مصقولاً تتطبع عليه الأشياء، دون تشويه منا.

رأى بيكون أن أسلم طريقة لمعالجة الأخطاء والعيوب التى تصيب العقل هى وجود منهج يقود العقل فى بحثه المحموم عن الحقيقة، فكان المنهج الذى ارتضاه هو "المنهج الاستقرائى" الجانب البناء من المنطق الجديد الذى اقترحه، والحاجة إليه ماسة لأن العلم قد تطور، إذ أخذ يتبين فى الظواهر المعقدة عناصرها البسيطة وقوانين تركيبها بغية إيجادها بالإرادة، ولا سبيل إلى ذلك إلا (التجربة)[٢].

وبذلك يكون فرنسيس بيكون قد قاد عصره باتجاه تقدم من طراز جديد، افترق به كثيراً من العصور السابقة.

لقد مهدت فلسفة بيكون الطريق أمام الآتين على طريق المادة ليؤسسوا على منهجه المادى رؤيتهم للعلم والعالم. فكان (توماس هوبز) مرحلة أخرى من مراحل التحول الأوروبى، جاء ليوسع الاتجاه المادى عبر كتاباته المتعددة مثل (مبادئ القانون الطبيعى والسياسى، ١٦٤٠م) وكتاب (فى الجسم، ١٦٥٥م) وهو يحتوى على المنطق والمبادئ الأساسية ونظرية الحركات والمقادير. ونظرية الظواهر الطبيعية، وكذلك كتاب (الإنسان، ١٦٥٥) والقسم الأكبر منه فى البصريات لتوضيح طبيعة حاسة البصر، والباقية موجز فى اللغة والانفعالات.

العلم عند هوبز يقوم على الإحساس والإحساس عنده حركة في ذرات الجسم الحاس صادرة عن حركة في الجسم المحسوس، تنتقل الحركة الخارجية إلى الدماغ ومنه إلى القلب بواسطة أعضاء الحواس والأعصاب. فتصادف مقاومة وصدى لأن الأعضاء الداخلية هي أيضاً في حركة متصلة، هذا الصدى بمثابة ميل إلى الخارج يجعلنا نقذف موضوع الإحساس إلى الخارج. فالوجدان حركة،واللذة حركة، وأن الأجسام لها خاصيتان ليس غير، هما الامتداد والحركة، حتى الزمان والمكان فإنهما صورتان من الصور التي يحدثها فينا الامتداد والحركة، وكذلك حركت الدماغ مرتبطة بعضها ببعض إذا حدثت حركة أو تكررت لحقتها أخرى. لذا تتعاقب الصور على وفق ترتيب الإحساسات.

ومتى كان الإحساس مصدر المعرفة، كانت معرفتنا مقصورة على ما نتناوله بالفعل من الماديات المحدودة، لذلك امتنع علينا العلم بالعالم اللامتناهي لأن لفظ اللامتناهي لا يدل على موجود حقيقي، بل على تصور عقولنا وانحصار طبيعتنا.

وعلى وفق هذا التصور المادي، فإن مسيرة الإنسان، على رأي هوبز تقوم على غريزة حب البقاء ومن الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الاجتماع والتعاون، وإنما الأصل أن الإنسان ذئب على الإنسان، وأن الكل في حرب ضد الكل. إن الحاجة واستشعار القوة يحملان الفرد على الاستئثار بأكثر ما يستطيع الظفر من خيرات الأرض، وإن أعوزته القوة إلى الحيلة. وغاية ما تصله الحضارة أن تحجب العدوان بستار الأدب.

بيد أن الطبيعة الإنسانية تشتمل على العقل إلى جانب الهوى وأن العقل السليم يحمل الناس على التماس وسائل لحفظ بقائهم أفضل من تلك التي يحققها الإنسان بمفرده، وأن التعاقد هو أهم هذه الوسائل، إذ يلزم وجوب الصدق والأمانة وعرفان الجميل والتسامح والإنصاف والشركة فيما يتعذر اقتسامه. ولما كان العقل لا يمتلك القوة الخاصة ذات القيمة الخاصة حتى يتمكن من حماية هذا التعاقد، فلابد من سلطة مطلقة عامة لا يكون الفرد فيها شيئاً مذكوراً، واجبة الخضوع المطلق فقط، وإلا نشب الصراع والتنازع والخصام مرة أخرى[٣].

لقد كان الفكر الإوروبى بعناصره المتعددة بنمو الرأسمالية وأفول الإقطاع وسلطة الكنيسة. ويشارك فى ذلك الصراع مشاركة فعالة، ففى الوقت الذى نمت النزعة الإنسانية وتعززت حرية البحث ضد اللاهوت وسلطة أرسطو، ونضجت العلوم وطريقتها التجريبية، جاء ديكارت ليعزز موقفاً عقلانياً جديداً يعطي دفعة قوية أخرى لمسيرة الفكر الأوروبى على طريق المادية. ويوجه ضربة قاتلة ضد سلطة الكنيسة ومدرسة العصور الوسطى عندما جعل من الشك منهجاً يستخدمه فى كل شئ ويخضع له كل شئ معززاً به سلطة العقل ضد اللاهوت المسيحى، ومعززاً المعرفة العلمية ضد المعرفة الحسية، وذلك من خلال أربع قواعد شكلت البناء الفلسفى لمنهجه وهى: قاعدة اليقين وخلاصتها تجنب التهور والسبق إلى الحكم قبل النظر، وقاعدة التحليل وخلاصتها تقسيم المشكلة التى تدرس إلى أجزاء بسيطة بقدر الحاجة.وقاعدة التركيب، ومؤداها التدرج فى المعرفة من البسيط إلى المركب.وقاعدة الإحصاء أو التحقيق ومفادها عمل إحصاءات كاملة ومراجعات شاملة للتحقق من أن الباحث لم يغفل شيئاً(٤).

لم تكن هذه الإنجازات الفلسفية والعلمية بمنأى عن التأثير فى العلوم الاجتماعية، مثل علم الاقتصاد، وعلم السياسة وعلم التاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان.. وإنما وفرت لها فرصة تكوين أسسها ونظريتها وقوانينها ومفاهيمها فى إطار الرؤى العلمية المادية للعالم والقوانين الطبيعية المكتشفة التى أسرت الجميع بمنطقها المتماسك، فتجلت قوانين الطبيعة فى الفيزياء بشكل قوانين للسوق فى الاقتصاد،ولقد كانت إجابات آدم سميث على تساؤلات مهمة يومئذ هى التى اسست لنقلة عملية منهجية كبيرة فى الاقتصاد الأوروبى.

ما الجهاز الذى يحفظ تماسك المجتمع؟

كيف يمكن لكل فرد فى جماعة أن يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية دون أن يؤدى إلى تفتك هذه الجماعة؟

ما الشئ الذى يسترشد به كل امرئ فى العمل الخاص الذى يزاوله بحيث يكون متفقاً مع حاجات المجموعة؟

كيف ينجح المجتمع فى أداء هذه المهام اللازمة لبقائه بالرغم من عدم وجود سلطة تخطيط مركزية؟

إن إجابات آدم سميث على هذه التساؤلات أدت إلى صياغة قوانين السوق ومعرفة (اليد الخفية) التى بمقتضاها تسير مصالح الناس الخاصة وأهواؤهم فى الاتجاه الأكثر اتفاقاً مع مصلحة المجتمع مباشرة.

إن قوانين السوق هذه تحدثنا أن النتيجة المترتبة على نوع معين من السلوك فى إطار اجتماعى معين سوف تؤدى إلى نتائج محددة يمكن أن نتنبأ بها، وهى تبين كذلك كيف أن دافع المصلحة الذاتية الفردية فى بيئة من أفراد يحركهم هذا الدافع بالمثل يؤدى إلى المنافسة، كما تبين كذلك كيف تؤدى المنافسة إلى توفير السلع التى يحتاجها المجتمع بالكميات التى يرغب فيها وبالأثمان التى هو على استعداد لأدائها(٥).

إن نمو الرأسمالية الواسع فى القرن الثامن عشر تدعمه القوى الفكرية المادية الصاعدة ولد صراعاً جديداً ألا وهو صراع القوى الرأسمالية الصناعية الصاعدة، مع ملاكى الأراضى والمزارعين وبشكل واضح فى إنجلترا، الذين ابتدأوا يلاحظون بداية انسحابهم من ساحة القرار الاقتصادى بفعل التقدم الصناعى الكبير الذى سهل عملية استيراد المواد الغذائية من الخارج بأسعار أرخص، فى وسط الجو المتأزم هذا صاغ "ريكاردو" مفهومه لعلم الاقتصاد، فعلى خلاف آدم سميث الذى نظر إلى العالم ورأى فيه فرقاً متجانسة كبيرة، رأى ريكاردو أن فى العالم صراعاً كبيراً خبيثاً(٦) فكان كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب" دعماً واضحاً للرأسمالية الصاعدة ضد ملاكى الأراضى الذين يتقاضون دخولاً لا يستحقونها عندما فسر "الريع التفاضلى" على أساس نظرية القيمة القائمة فى العمل. فذهب إلى أن قيمة السلعة تتحدد بما ينفق من العمل فى أسوأ شروط الإنتاج، سواء فى الصناعة أو الزراعة(٧).

وسداً للفراغ الأخلاقى الذى أحدثته ثورة العقل المادية، وتسويغاً للسلوك الاقتصادى الجديد الذى بدأ يتشكل فى ظل الملكيات الكبيرة لوسائل الإنتاج،

وانسجاماً مع التقدم الصناعى الكبير الذى بدأت أوروبا تشهده، ابتدأ "إرميا بنتام، (١٧٤٩-١٨٣٢م) بالتنظير لأخلاق تنسجم مع هذا الحشد الخطير من الرؤى المادية للعالم.. فكان كتابه "المدخل إلى مبادئ الأخلاق والتشريع، ١٧٨٩م" هو البيان الأول الذى سيقوم عليه (المذهب النفعى) الذى بشر به، والذى يقوم على أن الناس يطلبون اللذة ويجتنبون الألم بالطبع حيثما يعمل العقل، أى أنهم يحكمون بأن العقل الخير هو الذى يعود بلذة مستمرة أو الذى تزيد فيه اللذة على الألم، وعلى العكس من ذلك العقل الشرير، ولا يمنع الإقرار بهذا المبدأ، كما يرى بنتام، سوى الأحكام الدينية والمتواترة. وأن اللذات عنده تقاس من جهة صفتها الذاتية كالشدة والمدة والثبات.ومن جهة عواقبها الاجتماعية وهى الخوف والقدوة السيئة والاضطراب الاجتماعى، وأن منفعة تتأخر عن منفعة المجموع، ولذا فإن الغاية التى يتعين علينا السعى لتحقيقها هى (أكبر سعادة لأكبر عدد)[٨].

لقد تجلت هذه المعطيات الفكرية فى البناء المعرفى الاقتصادى عند جون ستيوارت مل، فقد أعجب بهوبز ورواد الفكر المادى الفرنسى، ومؤلفات بنتام وأوجست كونت الذى آثار فيه الإعجاب بآرائه فى المعرفة الإنسانية.

كان جون ستيوارت مل ينادى بالمذهب التجريبى، وينطلق من المذهب النفعى فما من سبب عنده لعمل الإنسان سوى المنفعة، أى توخى اللذة وتفادى الألم، وفى المنفعة يجب أن يراعى الإنسان مسألتين:

- الكيفية فى اللذة الكمية.
- إخضاع المنفعة الذاتية للمنفعة الكلية[٩].

فكان كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسى) هو الصياغة الاقتصادية لرؤيته المادية، أو تنزيل الرؤى الفلسفية المادية على أرض الاقتصاد، عندما وضح فيه أن المجال الحقيقى للقانون الاقتصادى هو الإنتاج لا التوزيع. وما ذلك إلا لأن قوانين الإنتاج تخص الطبيعة، وما الظاهرات الاقتصادية، مثل تناقص طاقة التربة على الإنتاج بالتى تخضع للهوى والاختيار، وإن ندرة الطبيعة وقسوتها أشياء حقيقية، وقوانين السلوك الاقتصادى التى تحدثنا كيف تزيد من ثمار عملنا إلى الحد الأقصى

قوانين ملهمة ومطلقة كما هو شأن قوانين تمدد الغازات أو تفاعل المواد الكيماوية(١٠).

لقد كانت حصيلة النهضة الفكرية والعلمية الأوروبية التى تمكن معتنقو المذهب العقلى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر من تأسيس نظام معرفى متين وإقامة دعامة للثقافة الغربية على أساس عقلى، هى إحداث نهضة جديدة فى العلوم الاجتماعية استمدت المناهج والثقة من (المنهج التجريبى). وكان ذلك بزعامة أوجست كونت الذى انطلق من فكرة أساسية عنده وهى رفض كل ما للمعرفة من أولوية واستقلال من أجل أن يخضعها مطلقاً للمعرفة العلمية(١١)، وهذا الذى كان.

فقد تحول كل ما فى الإنسان من سلوك ومشاعر ولذة روحية أخرى إلى أرقام.. وتحول الإنسان ذاته إلى سلعة لها سوقها الخاص يتحدد على وفق العرض والطلب إلى رقم آخر.. يتمكن أن يعيش به.

على هذه البنى المعرفية والنظرة الآلية للكون قام علم الاقتصاد الغربى فى إطار منهجية ترى أن المعرفة فى مجال العلوم الاجتماعية لا تختلف عن المعرفة فى مجال العلوم الفيزياوية، ومن حيث المبدأ يمكن التنبؤ والتحكم بالسلوك البشرى كما هو الحال بالنسبة للعلم المادى. فقد أخذ آدم سميث عن الفيزياء النيوتونية النظرة التى مفادها أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية تشبه الكون المادى، فهى جمال ونظام وانسجام لا مثيل له، وأن المجتمع البشرى يبدو حين نتأمله من إحدى زواياه المجردة الفلسفية مثل آلة ضخمة تنتج حركاتها المنتظمة والمنسجمة ألوفاً من الآثار المحببة إلى النفس.

ويأتي قانون ساي نتيجة أخرى لقوانين الفيزياء النيوتونية يفي علم الاقتصاد، من حيث التأكيد على أن الاقتصاد شأنه فى ذلك شأن الكون، يبلغ الكمال إذا ترك وشأنه، إذ من شأن العرض أن يوجد الطلب عليه ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة وأى إفراط فيهما سوف يصحح تلقائياً. فالقوانين الاقتصادية قوية

ولا تطيق التدخل، ولا حاجة لتدخل الحكومة فهى لا تستطيع عمل شئ لأن قـــوى السوق هى التى ستوجد النظام والانسجام والكفاءة والعدالة(١٢).

حتى مالثوس القس لم يستطع أن يتخلص من الرؤية المادية للاقتصاد الـــذى انعدمت فيه مع تلك الرؤية كل علاقة بالأخلاق والعدالة، فصـــرح بكـــل ثقـــة "أن الإنسان الذى يولد فى عالم مملوك من قبل، إذا كان لا يستطيع الحصول على ثروة من أبويه اللذين له عليهما حق عادل، وإذا كان المجتمع لا يريد العمل الذي يقـــوم به، فإنه ليس لهذا الإنسان أن يطالب بحق الحصول على أدنى قدر من الطعام بـــل لا ينبغى له أن يكون حيث هو، ففى الوليمة العظيمة للطبيعة لا يوجـــد لـــه مكـــان شاغر، فتأمره الطبيعة بالانصراف، ثم تنفذ أوامرها على وجه السرعة(١٣).

ومنذئذ وعلماء الاقتصاد الغربيون خاضعون للتأثير القوى بصـــورة مهيبـــة لقوانين الفيزياء، فتصوروا وجود مجموعة من قوانين الحركة الاقتصادية تشبه فـــي قوتها قوانين نيوتن(١٤) ولكن كيف يتصرف الإنسان اقتصادياً فـــي ظـــل التصـــور المادي؟

إن عليه أن يتصرف بعقلانية، فكان الإنسان الاقتصادى الرشيد (العقلانـــى) هو محور علم الاقتصاد الغربى الحديث. وكانت المصلحة الذاتية تعد المنبع الـــذى تصدر عنه أفعاله.

لقد قعّد آدم سميث الاقتصاد على هذا المفهوم، فكان إنجـــازاً مـــهماً للفكـــر الاقتصادى الغربى، أضفى به على المصلحة الخاصة حالة من القدسية والاحـــترام مبعداً الأنظار عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد، مركـــزاً علـــى نتائج أفعالهم الاجتماعية.

وتابعه بعد ذلك رواد مدرسة التحليل الاقتصـــادى النيوكلاســـيكى، فـــالراس وجيفونز وبارتيو فكان السلوك الاقتصادى للإنسان مطابقا لما دعاه جيفونـــز "آليـــة المنفعة والمصلحة الذاتية". ومسئوليته الاجتماعية الوحيدة هى أن يزيد ربحه كمـــا قال فريدمان.

لقد سوى التحليل الاقتصادى الغربى، بسبب المرجعية العقائدية، بين التصرف الرشيد والعمل للمصلحة الذاتية، بل إن أدجورث (Edgeworth) أعلن بفخر "أن المبدأ الأول لعلم الاقتصاد هو أن كل عامل لا تحركه إلا المصلحة الذاتية" وقد قامت معظم النماذج الاقتصادية الحديثة تقريباً على هذا المبدأ[١٥]، الذى صار صفة أساسية لما بات يعرف بالاقتصاد الوضعى، المستقل عن أى موقف أخلاقى خاص أو أية أحكام قيمة، فابتعد هذا العلم عن الأخلاق الإيجابية ليتبنى جانباً من القيم المادية المنسجمة مع معتقداتهم، وأصبحت (أمثلية بارتيو) المقترنة بالكفاءة الاقتصادية هى المفهوم الأفضل فى بحوث اقتصادات الرفاهية.

لذلك ليس غريباً أن يعرف الاقتصاد عند آدم سميث بأنه علم تكوين الثروة، وعند جون ستيوارت مل بأنه العلم التطبيقى، العملى، لإنتاج الثروة، وعند ويكسل هو كل جهد منتظم لإشباع حاجة مادية، وعند بيجو هو الوسيلة لدراسة الكيفية التى يمكن بها زيادة الإنتاج بهدف تحسين مستوى المعيشة، وعند مارشال هو دراسة الإنسان فى نشاطه الحياتى الاعتيادى المتصل بتحقيق الشروط المادية للرفاه. وعند ليوثيل روبنز هو العلم الذى يدرس السلوك الإنسانى كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التى لها استعمالات بديلة. أو هو العلم الذى يهتم بدراسة القوانين الاجتماعية التى تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها كما قال أوسكار لانكه[١٦].

(٢) المرجعية العقائدية للاقتصاد الإسلامى:

الاقتصاد الإسلامى علم جديد من حيث المصطلح، وقديم من حيث الموضوع،وهو أحد العلوم الإسلامية المعاصرة المرتبطة بالإسلام.

إن لفظ الاقتصاد فى اللغة يعنى (العدل) أو "بين الإسراف والتقتير" يقال فلان مقتصد فى النفقة[١٧]. وهو مصداق ما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما عال من اقتصد" أى ما افتقر من وفر ماله وأنفقه بحكمة وعقلانية وتدبر[١٨].

أطلق العلماء المسلمون الأوائل على الاقتصاد وشؤونه مصطلح (المعـــاش)، وقد عالجت كتب الفقه موضوعات كثيرة ترتبط في النهاية بالنشـــاط الاقتصـــادى والسلوك الاقتصادى للإنسان المسلم، سواء فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد أو المـــال، فتوزعت موضوعاته على مجموعتين من كتب الفقه، تشمل المجموعة الأولى كتب الفقه العامة، وهى الكتب التى جمعت مسائل الفقه كافة، مثل الأم للشافعى، المبسوط للسرخسى، المغنى لأبن قدامة .. الخ.وتشمل المجموعة الثانية الكتب التى بحثـــت الفقه المالى والاقتصادى والتى نسميها كتب الفقه المخصصة، مثل كتاب الأمـــوال لأبى عبيدة القاسم بن سلام، وكتاب الخراج لأبى يوسف.. وكتب الحسبة.. وكتـــاب التبصر بالتجارة للجاحظ.. وكشف الغمة.. للمقريزى، وغيرها كثـــير، إذ اشـــتملت تلك الكتب موضوعات رئيسية فى شئون النشاط الاقتصادى والمالى، مثل توزيـــع الدخل وإعادة توزيع الدخل والثروة، والتنمية الاقتصادية، والنقـــود والمصـــارف، والنظام الاقتصـــادى،والسياســـات الاقتصاديـــة والاقتصـــاد الدولـــى والنظريـــة الاقتصادية[١٩].

وبناء على ذلك فإن الاقتصاد الإسلامى يعد نتاجاً علمياً يتسم بالشمولية وتعدد الارتباط بالعلوم والمعارف الإسلامية الأخرى، (أصول الديـــن، الفقـــه، الحديـــث، اللغة، التفسير، التاريخ، الرياضيات) التى تستمد حضورها من القرآن الكريم الـــذى كان له المكانة العليا في تكوين النسق الحضارى الإسلامى، الذى نمت فيه العلـــوم الإسلامية كافة وتطورت.

فما معالم المرجعية العقائدية للاقتصاد الإسلامى؟

إنها مجموعة المبادئ الكلية التى تحتويها (عقيدة التوحيـــد) كمـــا يصورهـــا القرآن الكريم، وعلى النحو الآتى:

(٢-١) التوحيد:

إنه المبدأ الأول للإسلام، ولكل ما هو إسلامى، يقوم هذا المبدأ على الحقـــائق الآتية:

أ – إن الله تعالى واحد أحد ليس كمثله شئ وهو مطلق الكمال والجمال والجلال بكل المقاييس، وكل ما سواه مخلوق له مغاير، بأمره توجد الأشياء وبإرادته تتحدد، هو الحق ومصدر كل حق وخير وجمال.

ب– التوجه إلى الله تعالى واجب، وهو أسمى الغايات سواء فى النية أو العمل.

ج– إن الله تعالى خلق الإنسان فى أحسن تقويم ومن مظاهر هذا الخلق الحسن: منحه الإرادة التى بها يتحمل مسئولية وأمانة إدارة شئونه الخاصة وشئون العالم، فى إطار حرية مسئولة أرقى أشكالها العبودية لله.

د– إن فهم الوحدانية يعنى فهم وحدة الربوبية، ووحدة الربوبية تعنى أن العالم لم يخلق صدفة ولا عبثاً وليس فيه ما هو فارغ المعنى، وإنما كل شئ مخلوق بقدر، ومسخر للإنسان الذى هو جزء فاعل فى العالم، الأمر الذى يقوده دائماً إلى وعى علاقاته بالكون والكائنات الأخرى فى محاولة دؤوبة لاكتشاف أسوار الوجود فى ضوء الهدى الإلهى.

هـ– إن فهم الربوبية يعنى أن الإنسان يظل مديناً إلى الله عز وجل ومعتمداً عليه لأنه مصدر الحياة.

ما الذى يترتب على مبدأ التوحيد؟

يترتب على هذا المبدأ إنجازات علمية وعملية واسعة الآفاق فى مقدمتها تنظيم فهمنا وإدراكنا للعالم والإنسان والمجتمع والحياة. الأمر الذى يعنى ان علوم الإنسان كافة إنما هى سعى لمعرفة آيات الله عز وجل فى النفس الإنسانية والآفاق الكونية ومعرفة نظام العالم والانسجام معها. لذلك فإن التصور الإسلامى للعالم والعلم والحياة لا يرى ما هو خارج نطاق التوحيد إلا وجوداً زائفاً أو تصوراً خاطئاً.

(٢-٢) وحدة الخلق:

أ – إن وحدانية الله الحكيم المقدر عز وجل، تستلزم بالضرورة العقلية وحدة خلقه "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" الأنبياء/٢٢، لأن تعدد الحقائق المطلقة يعنى

النفى لكل حقيقة مطلقة. هذا زيادة على سيادة الفوضى فى العالم بسبب تعدد التوجيهات والأوامر والتنظيمات المنبثقة عن تلك الحقائق المطلقة. ولما كان العالم الذى نحيا فيه يسوده النظام والانسجام والتماسك فى صورته وعلاقاته وأحداثه، فهو دليل على عناية إلهية واحدة ترعاه، هى عناية الله عز وجل.

ب- إن السبب فى دقة نظام العالم والإنسان وتكاملهما، هو أنهما من صنع الله سبحانه وتعالى، أودع فيهما قوانين وسنن بقدر موزون، تسرى فى كل جزء من أجزائهما، جسمانياً ونفسياً واجتماعياً أو أخلاقياً.. فكل ما هو واقع يخضع لتلك القوانين وينفذها.

ج-إن الإرادة الإنسانية وطاقات الإنسان الخلاقة هى الأخرى قوانين تعمل فى النفس الإنسانية وداخله، ولكن على وفق اختيار إنسانى، وتكون منفذة لإرادة الله كلما انسجمت مع هديه وإرادته.

د-إن الأسباب هى من خلق الله تعالى، وما على الإنسان إلا السير في مناكب الكون والنفس لاكتشاف آثار تلك الأسباب وعلاقاتها، وحركة الإنسان فى العالم إنما هى تحقيق لمشيئة الله وإرادته فى العالم، فالإنسان هو إرادة الله الفاعلة فى الأرض، لذلك ينبغى أن يكون سعيه محكوماً بالحق والخير والجمال والإعمار وعلى وفق السنن التى سخرها الله عز وجل وعلى وفق هداه.

هـ- إن (التقدير) هو مظهر من مظاهر قدرة الله عز وجل "وخلق كل شئ فقدره تقديرا" الفرقان/٢، وفى هذا التقدير تأخذ الأشياء طبيعتها وتتحدد علاقاتها بعضها البعض، وتخضع لنظام العالم فى الأسباب والغايات فكل شئ له غاية، وهى المسوغ لوجوده.

إن وجود غاية لكل مخلوق يعمل لتحقيقها، ووجود علاقات متبادلة بين الغايات والوسائل يجعل من الكون نظاماً هادفاً نابضاً بالحياة مفعماً بالمعنى، الكل يشد الكل ويعضده، فيكون بنية عضوية تتفاعل أجزاؤها وأعضاؤها بطرق لا يزال البشر فى بداية طريق اكتشافها بفضل العلم وتقدمه.

و- إن تسخير الكون للإنسان وجعله مجالاً لنشاطه في حياته الدنيا، يعني أن الكون تحت تصرف الإنسان يستخدمه لغذائه وحاجاته ومتعته وراحته، وهذا الاستخدام إما أن يكون مباشراً كما في حالة الغذاء والمتعة، أو غير مباشر فيبذل الإنسان جهداً في تحويل عناصر الطبيعة إلى مواد قابلة للاستخدام والمنفعة. فالكون مصمم بطريقة يمكن للإنسان أن يمارس تأثيره فيه ويشبع حاجاته منه، إنه عالم الخلافة، خلافة الإنسان لله في الأرض.

(٢-٣) وحدة الحقيقة:

أ- ينعكس هذا المبدأ في العقل الإنساني مباشرة، فقد خلق الله تعالى العقل الإنساني، وأودع فيه القدرة على تصحيح نفسه كلما خيم عليه الانحراف عن الفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها، فالعقل الإنساني ــ حتى في ظل إرساء أدق قواعد المنطق والتفكير ــ يظل قاصراً عن استيعاب الحقيقة بدون الوحي الإلهي، لأنه بدون الوحي إما يضل في عالم المادة، أو ينحرف في فهم الغيب.

ب- في الإسلام، فإن حقائق الإيمان في تكامل وانسجام ولا تناقض بينهما، لذلك وفي إطار نظرية المعرفة، فإن الموقف الإسلامي يقوم على أساس وحدة الحقيقة المستمدة وجودها من وحدانية الله تعالى المطلقة. فالحق هو أحد أسماء الله الحسنى، ولما كان الله واحداً بالفعل، كما يجزم الإسلام، فلا يمكن أن تتعدد الحقيقة.

ج- إن الله تعالى يعلم الحقيقة كاملة ويوحي من علمه الكامل اليقيني بالحقيقة إلى خلقه، فلا يمكن أن يجيء ما يوحي به مختلفاً عن الحقيقة الواقعية، لأنه خالق الحقيقة الواقعية "ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير" الملك/١٤.

د- إن الحقيقة التي هي موضوع عمل العقل متضمنة في قوانين الطبيعة التي هي سنن الله تعالى في الكون، وهي سنن دائمة قابلة للاكتشاف والاستخدام وفاء لمسؤولية الإنسان في إعمار العالم.

هـ-إن الوحى هو الذى يرشدنا إلى جوهر حقيقة قوانين الطبيعة التى يسير الكون بموجبها، وليس هناك أصدق بياناً وإرشاداً إلى تلك القوانين من بيان وإرشاد خالقها. لذلك فالنظر العقلى والمنطقى الإنسانى يقتضى التكامل والانسجام مع الوحى،وقد خسرت البشرية كثيراً حين فرقت بين الاثنين.

(٢-٤) وحدة الحياة:

أ- إن فى القرآن الكريم جوابات عديدة على تساؤلات كبرى عن أسباب الحياة ووجود الإنسان "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" الذاريات/٥٦. "وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة" البقرة/٣٠، "الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا" الملك/٢.

إن أسباب وجود الإنسان فى الحياة هو عبادة الله تعالى والإصلاح فى الأرض على وفق ما اقتضته إرادة الخالق العظيم، الأمر الذى يستوجب إعمال العقل فى فهم سنن الله تعالى فى الكون.

إن سنن الله فى خلقه يمكن أن تفهم عن طريق العقل، أو عن طريق الوحى، أو عن طريق الاثنين معاً.وقد أوجب الله تعالى على الإنسان أن يبحث عن هذه السنن وأن يفهمها ويتقنها من أجل المعرفة ويستخدمها فى الإعمار والإصلاح. "قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق" العنكبوت/٢٠.

ب- إن القوانين الخلقية تتعايش مع القوانين الطبيعية، أى أنها تتحقق دائماً فى سباق من الأشياء والأشخاص والعلاقات فى العالم الواقعى فى إطار الحرية والاختيار. إنها تتطلب ممارسة الإنسان لإرادته ممارسة حرة. وإن النمط الأعلى من الإرادة الإلهية يتحقق فى الأرض حين يختار الإنسان فى حرية أن يحققه، ولهذا كان الإنسان فى الإسلام يتمتع بمكانة عظيمة (خليفة الله فى الأرض) وحامل أمانته.

ج- إن من مضامين الأمانة الإلهية بناء الحضارة والعلم، والسمو بالثقافة والفكر، وتحقيق الأمن والسلام المادى والروحى وكل مستلزماتهما، وتحقيق الذات من خلال فرص التعليم والتربية والتمتع الجمالى فى الحياة.

لقد فهم المسلمون الأوائل أن الأمانة الإلهية والخلافة ذات مضامين اقتصادية وسياسية لذلك كانت السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية وغيرها عناصر حضارية إسلامية لا تنفصل عن العقيدة.ولذلك كانت نتائج ذلك الفهم متميزة على صعيد الدنيا والآخرة "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون" الأنعام/٨٢.

د- لقد أضفت الأمانة الإلهية والخلافة، الشمولية على المنهج الإسلامى فى فهم العالم والحياة والمجتمع والإنسان، فكل جانب من جوانب الحياة الإنسانية له غايته ومقصده ومفهومه وحكمه فى الإسلام. هذا الحكم الذى قد يكون ملزماً للجميع كما فى (الواجبات) و (المحرمات) أو غير ملزم كما فى الإرشاد المندوب أو المكروه أو المباح، المهم أن يرعى الإسلام كل الحياة وعناصرها.

(٢-٥) وحدة الإنسانية:

أ- مادامت الوحدانية صفة لله عز وجل، وهو سبحانه الخالق المقدر، فلابد أن تحكم صفة التوحيد الإلهى علاقة الله تعالى بكل البشر لأنهم جميعاً خلقه، ومن الطرف الآخر لابد للبشر أن يرتبطوا جميعاً كمخلوقين بخالقهم، لا فرق بين البشر إلا بالتقوى والعمل الصالح والفضائل. وهى القضية الأساسية الجوهرية التى يقوم عليها البناء الإنسانى والوجود الإنسانى.

ب- إن وحدة الإنسانية هى السبب الذى يقف وراء الحقيقة الإلهية التى قررها الله تعالى فى القرآن الكريم "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" الحجرات/١٣، فالبشر متساوون فى الإنسانية متميزون بأعمالهم وفى الفضائل الخلقية والإنجازات الإعمارية والإصلاحية والحضارية والثقافية.

ولذلك فقدت الحضارة الأوروبية مصداقيتها الأخلاقية لأنها اعتمدت العنصرية أساساً فى النظر إلى الآخرين. فلم تخجل من استعباد أفريقيا وغيرها من شعوب الأرض من أجل تطوير مصالحها الاقتصادية وغير الاقتصادية وهى التى تدعو إلى الحرية.

وفقدت مصداقية طرحها الإنسانى، لأن الإنسان المقصود فى تنظيرات معظم علمائها وأدبائها ومفكريها هو الإنسان الأوروبى،وكذلك الأمر فيما يتعلق بمعالجتها لشئون الحضارة فالحضارة المقصودة عند مفكريها هى الحضارة الأوربية وغير الغرب تبع لها.

فى إطار هذه المرجعية العقائدية(*) تكون العطاء المعرفي الإسلامي، الذي يمثله فى المقدمة علم الدين وعلم الفقه وعلم أصول الفقه، ثم العلوم الأخرى، اللغة والتاريخ والسياسة والاقتصاد والطب والطبيعة والفلك.. الخ والفلسفة الإسلامية التى انطلقت من القرآن الكريم فى نقد الفلسفة الأجنبية، كل هذا العطاء عبّر خير تعبير عن روح التوحيد وبعده العملى المنساب بين طيات الحضارة.

فكانت علوماً بحق تعبر عن "وحدة متنوعة" أو "تكامل متعدد" بين الوحى والعقل الإنسانى، الأمر الذى انعكس على ذلك العطاء المعرفى ذاته والذى اتسم بالتناسق والتآلف والتوحد بعامة والاقتصاد بخاصة.

فتكون فكر اقتصادى ونظام اقتصادى إسلامى فى إطار فهم الوحى الذى أمده بالأسس والأصول الكلية فى فهم الفعالية الاقتصادية الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية فى مختلف قطاعات الاقتصاد.

ولأننا لسنا بصدد استعراض مضامين ذلك العطاء لكننا سنشير إلى بعضه حيثما اقتضت الضرورة فى القسم الثالث، ونحن نناقش أسلوب تكوين مفهوم الاقتصاد الإسلامى.

(٣) أسلوب تكوين مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

المفهوم هو مجموعة الصفات والخصائص والمعانى والمشاعر التى تحـــدد الموضوعات التى ينطبق عليها اللفظ تحديداً ويكفى لتمييزها عـــن الموضوعـــات الأخرى(٢٠).

لذلك فإن بناء المفاهيم الإسلامية فى إطار العلـــوم الاجتماعيـــة ضـــرورة شرعية وعقلية كى يأخذ المنهج مساره الصحيح فى تحليل الواقع ومن ثـــم تغيـــيره وإعادة بنائه على وفق عقيدة التوحيد.

إذ أن الاهتمام بالمفهوم يقودنا حتماً إلى مراجعة وظيفة العلم:

- لأن فى العملية تكمن عوامل فهم العلاقة بين العلم والحياة فى إطار العصر الذى يتعامل المفهوم والعلم ووظيفة كل منهما، زيادة على فهم الـــدول الـــذى يلعبـــه المفهوم فى إعادة صياغة الوعى الإنسانى بشكل أفضل.
- إن بناء المفهوم ينظم العلاقة بين النظرية والتطبيق لصالح الارتقـــاء بالجـــانب النظري من خلال عملية تطبيق "الارتقاء بالتطبيق" من خلال المراجعة النظريـــة النقدية للمفهوم.

وبناء المفاهيم هذا يعنى أن يكون فى إطار الرؤية التوحيدية للعالم، لاســـيما أن القرآن الكريم قد أشار إلى أهمية المفاهيم وأشار إلى ضـــرورة دقتـــها "يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا وللكافرين عذاب أليم" البقرة/١٠٤. كما وأنه حذر كثيراً مما وقعت فيه الأمم السابقة من تحريف الكلم عن مواقعه، كذلك حدد فى الكثير من الآيات مضامين مفاهيم معينة عندما بين مضمون المفهوم بلفظه "أولئك هم" على سبيل المثال. "الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون" البقرة/١-٥.

فمضمون مفهوم الفلاح يبدو واضحاً أنه يتكون من سلوكيات إيمانية وعقلية محددة، وأن المفحلين هم الذين يمارسون هذه السلوكيات.

"إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون" آل عمران/٩٠، تعطيك دلالات واضحة لمفهوم "الضلال وسلوكياته".

أما دراسة ما هو قائم من مفاهيم كونتها الرؤية الغربية للعالم فينبغي نقده على وفق الرؤية الإسلامية ذات المضمون التوحيدى، والتعامل مع المفاهيم المحايدة فيها فى إطار ضرورة أخرى، هى الضرورة العقلية، فى إطار حرص عقلانى إسلامى على تحرير تلك المفاهيم من إطارها المادى الغربى وإعادة تفسيرها إسلامياً وربطها بإطار قيمى إسلامى موصول ويتصل بالوحى.

إن التعامل مع المنجز الحضارى الغربى برؤية نقدية إسلامية يعد من العوامل المهمة فى النهضة الحضارية الجديدة للأمة، إذ أن هذا المنجز هو فى النهاية مسار معين فى فهم سنن الله فى الكون والإنسان والمجتمع ولكنه بطريقة مغلوطة. وأن تصحيح ذلك الفهم والإدراك يعد واجباً شرعياً إسلامياً. واحترام (الحكمة) الإنسانية مطلب إسلامى فالصواب الذى يصل إليه العقل البشرى لا يكون حكراً لأحد على أحد.

وفى نطاق بحثنا هذا فإن المنهجية العلمية الإسلامية تفرض الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الإسلامى من أجل بناء نظرية اقتصادية إسلامية معاصرة تجمع بين القدرة على التفسير والتغيير والبناء، لأن المفهوم يمثل خلاصة الأفكار والنظريات والفلسفيات المعرفية، فالمفاهيم ليست ألفاظاً كسائر الألفاظ، بل هى مستودع للمعانى والدلالات كثيراً ما تتجاوز البناء اللفظي لتعكس كوامن فلسفة الأمة ودقائق تراكمات فكرها ومعرفتها وما استنبطته ذاكرتها المعرفية(٢١)

إن النظرة الواسعة للمفهوم تفترض أن تأخذ بعين الاعتبار المعانى والمشاعر التى يستدعيها اللفظ فى أذهان الناس بما يحتويه من معان كلية وأفكار عامة. ذلك لأن المفهوم يتدخل فى توجيه الوعى وتنظيمه ـ فإطلاق مفهوم الاقتصاد يقود الوعى الإنسانى إلى آدم سميث وريكاردو وماركس وكينز وغيرهم.

من أعلام الاقتصاد الغربي ــ في حين أن إضافة الإسلامي إلى الاقتصاد يوجه الوعي حتماً إلى القرآن والسنة النبوية مباشرة ــ ثم إلى ما أنجزه العقل المسلم في ضوئهما. لذلك فإن تحديد مفهوم للاقتصاد الإسلامي في إطار عقيدة التوحيد يعد ضرورة علمية لمعالجة كثير من الأخطاء السائدة في المواقف من الاقتصاد الإسلامي ــ أو الدراسات الاقتصادية الإسلامية والتي يمكن الإشارة إلى أهمها:

أولاً: اعتقاد بعض العاملين في حقل الدراسات الفقهية بأن الاقتصاد الإسلامي هو الفقه الخاص بالمعاملات* ومرد ذلك باعتقادنا إلى عدم الاطلاع الكافي على المنجز الاقتصادي الإسلامي بخاصة، والمنجز الاقتصادي العالمي بعامة للوقوف على طبيعة هذا العلم وعناصره ومكوناته وأدوات تحليله للواقع. أو إلى غياب مفهوم واضح محدد للاقتصاد الإسلامي يكشف عن بنيته الداخلية ومنهجه في فهم الواقع. أو غياب الفهم العلمي لطبيعة علم الاقتصاد الإسلامي الذي يجمع بين إعمال العقل في النص القرآني أو النبوي، وإعمال العقل في الأحكام الفقهية، في إطار هذه المنهجية فإن الاقتصاد الإسلامي اهتم بملاحظة الوقائع الاقتصادية وملاحظة تحولاتها بغية صياغة القانون الاقتصادي الإسلامي صياغة دقيقة تنسجم والمرجعية العقائدية، ومارس تحليلاً إسلامياً للعالم منطلقاً من الوحي. ومن ثم التنظير للمعلومة الاقتصادية أو الظاهرة الاقتصادية أو المتغيرات الاقتصادية بأدوات تحليلية تختلف عما هي عليه في الفقه كاستخدام الإحصاءات والرياضيات في فحص النظرية الاقتصادية أو تكوين النموذج الاقتصادي. في حين أن طبيعة التشريع في علم الفقه تقوم على إعمال العقل في الدليل الشرعي لاستنباط الحكم العملي، كما تشير تعريفات الفقه وغايته من ذلك هو البحث في ما يجوز ولا يجوز.

هذا إن لم نقل إن هذا الموقف ينطوي على رفض لكل محاولة اجتهادية، أو خوف منها في أحسن الأحوال على اعتبار أن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات، وأن هذا الفقه حسب رأيهم منجز ولم يبق الأولون للآخرين ما يقال، فما الذي سيضيفه هذا الجهد إلى الإسلام والمسلمين.

ثانياً: تصور البعض أن التشريع فى الاقتصاد الإسلامى يقوم على إعمال العقل فى الحكم المستنبط من الدليل لاستخراج المعلومة والتنظير لها[٢٢].

إن الخطأ فى هذا الرأى هو أنه يفقد الاقتصاد الإسلامى خصوصيته المنهجية كعلم، ويجعله اسير الأحكام الفقهية الأم الذي يعسر عليه الجهد الاجتهادى فى التعامل مع الوحى والواقع. وبذلك يحدد حركته بحركة الفقه ويجعله أسيره، وإذا قبلنا هذا الرأى، فإن الاقتصاد الإسلامى سيفقد القدرة على إنجاز مهمات حضارية كبيرة، ذلك أن الفقه بصورة عامة وكما هو موجود بين أيدينا ركز على السلوكيات الفردية للإنسان، وترك كثيراً من الجوانب الاجتماعية لأسباب لا محل لذكرها فى هذه الدراسة. الأمر الذى يبعد الفقه عن مهمات حضارية واقتصادية ضرورية فى مقدمتها هيكلة الاقتصاد فى المجتمع المسلم على وفق عقيدة التوحيد ومقاصد الشريعة هذا بالإضافة إلى أن الفقه ليس من مهماته توصيف الظواهر الاقتصادية ومتغيراتها التى تلعب دوراً مهماً فى فهم طبيعة النشاط الاقتصادى وتوجيهه لذلك فإن بناء مفهوم للاقتصاد الإسلامى يعد ضرورة فكرية، لما للاقتصاد الإسلامى من أثر فى البناء الحضارى الإسلامى. وهذا يتطلب وعياً بالضرورات الآتية:

أ- ضرورة تجاوز التاريخ الاقتصادى الإسلامى وذلك بفهمه فى إطار حركة التاريخ والانطلاق من الوحى فى التحليل الاقتصادى لقضايا البلدان الإسلامية الاقتصادية. وكذلك لقضايا العالم المعاصر ومتغيراته الاقتصادية.

ب- ضرورة فهم الرؤية الإسلامية للعلم والعالم كما هى فى (الوحى)، وهى رؤية تؤكد على هذا التجاوز ونبذ الاتباع وتعزز الاستقلال عن طريق عمل العقل فى ظواهر الوجود.

ج- ضرورة استيعاب المرجعيات العقائدية لكل من الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الغربى، لما للمرجعية العقائدية من أثر فى تكوين الرؤى والمفاهيم، إن استبعاد الوحى من دائرة العلوم الاجتماعية الغربية والتحليل الاقتصادى قاد العالم إلى كوارث اقتصادية كبيرة.

د- ضرورة فهم البنية القرآنية والبنية العقلية في إطار نظرية معرفة إسلامية، فإذا كنا قد استوعبنا طبيعة البنية القرآنية من خلال المبادئ الخمسة لعقيدة التوحيد في المبحث الثاني الذي وضح للفرد بأن البنية القرآنية هي خطاب يحدد التصور العام للحياة والكون وطبيعتها، ويضع القواعد السلوكية للفرد والجماعة ويحدد مسئوليتها في العمران والعبادة عن طريق التفكير الصحيح طبقاً للمنهج الإلهي كما هو مدون في القرآن الكريم. وإدراك حقائق الوجود وأسراره عن طريق دراسة حقائق الأشياء دراسة علمية دقيقة شاملة، وإقامة الحياة في الأرض على أسس العدالة والحق والجمال[٢٣]، فإن تحديد لفظ العقل يعد أمراً ضرورياً استكمالاً لفهم العلاقة مع الوحي.

يدل لفظ العقل على معنيين متميزين ومترابطين: يدل الأول على المبادئ الذهنية التي تحكم عملية تفكير الأشخاص الراشدين بغض النظر عن مستواهم العلمي، وأهم مبادئ العقل بهذا المعنى هو مبدأ عدم التناقض الذي يفيد استحالة جمع النقيضين من صدق وكذب.. الخ.

إن العقل بهذا المعنى يكون أداة معرفية تستخدم لاختبار مصداقية الأحكام المطروحة، وأن اختبارنا هو الذي يحدد صدق القضايا المختبرة وموافقتها أو كذبها. أما المعنى الثاني فهو استخدام لفظ العقل للإشارة إلى قدرة الذهن البشري على إثبات صدق بعض الأحكام وإنكار مصداقية أحكام أخرى،والعقل بهذا المعنى يبدو وكأنه جهاز معرفة قادر على التمييز بين الحق والباطل، فهو بهذا المعنى تراكم معرفة مكتسب اختبر بواسطة القواعد المنطقية وعد صادقاً لعدم إخلاله بمتطلبات مبادئ العقال الأساسية.

فهو بهذا المعنى أيضاً يحتوى على أحكام ذات دلالة علوية تنطوى على قناعات راسخة تتعالى حقائقها على مناهج البحث التجريبي. وأحكام ذات دلالات حسية تخضع حقائقها لوسائل المعاينة والاختبار المباشر. وفي كلا المعنيين فإنه ليس هناك تناقض بين العقل والوحي، لأن الوحي يضم هذين النمطين من الأحكام.

فعلى ماذا استند الذين أنكروا هذه العلاقة؟

إن الحقيقة وراء هذا الفصل ليست بسبب اختلاف البنية الفكرية لكل من العقل والوحى، إذ أن كلا منهما يتألف من تأكيدات علوية وأخرى تجريبية. وبالتالى فإن استبعاد الوحى لا يرجع إلى وجود تناقض حقيقى بين العناصر الكلية لكل منهما[٢٤] وإنما يرجع إلى طبيعة الصراع بين الكنيسة والعلم الذى نشأ فى ظل تطور تاريخى أخذت فيه الاقطاعية تنهار فى أوروبا أمام صعود الرأسمالية، إذ كانت الكنيسة السلاح الفكرى للاقطاع، وكان العلم سلاح الرأسمالية، هذا زيادة على الممارسات الإرهابية التى مارستها الكنيسة ضد العقل والإنسان الأمر الذى مهد لقوى العلم بشن هجومها الكاسح على الكنيسة وأدواتها المعرفية لتقصيها عن ساحة الفكر الأوروبى العلمى التجريبى، فإذا كان مثل هذا الصراع مسوغاً فى أوروبا بسبب تجاوزات الكنيسة، فهو غير مسوغ فيما يخص الإسلام، وبلادنا الإسلامية وحضارتنا الإسلامية التى لم تشهد مثل هذا الصراع حتى فى أشد مراحل انكسارها، لأنها باختصار قلمت فى أحضان الوحى وبتأثيره.

لقد ولد هذا التقليد الأعمى للغرب ــ أو المقصود ــ اضطرابات متعددة تمثلت فى غياب الرؤية الواضحة، وانعدام الأصالة الثقافية والتوازن النفسى ــ واضطراب المفاهيم وازدواجية التعليم واختلاط الأهداف وانهيار الأنظمة والمؤسسات، تعبر بمجملها عن اضطراب البناء الفكرى للأمة وجمود الحركة المعرفية داخل هذا البناء والعجز عن التجديد[٢٥].

لذلك لابد من منهج معرفى يساعد على إنهاء هذا الاضطراب ويعيد الحيوية للمؤسسة الفكرية الإسلامية وعلومها الاجتماعية، والاقتصادية وغير الاقتصادية، يكون قاعدة لإعادة بناء منظومة المفاهيم وفى مقدمتها مفهوم الاقتصاد الإسلامى، ولا يكون هذا المنهج فاعلاً وكفوءاً إلا بانطلاق من الوحى بوصفه المنهج الإلهى الذى يصنع مناهج البشر فى فهم صياغة العقل الاقتصادى والاجتماعى. إنه المنهج العلمى الإسلامى الذى يقوم على الخطوات الآتية:

أولاً: التعرف على نصوص الوحى كافة المتعلقة بالمسألة قيد البحث، فعلى سبيل المثال لتحديد موقف الوحى من الملكية، نستحضر جميع الآيات القرآنية المتعلقة بألفاظ الملك، المال، الأرض، الرزق، الإنفاق.. فى إطار قدر من التحليل والمعرفة بالدلالات اللغوية والحالية للآيات، وتأمل فى الاستخدام القاموسى للألفاظ.

ثانياً: بذل الجهد الفكرى الرامى إلى فهم دلالات نصوص الوحى، منفردة ومضافة إلى بعضها البعض ويتطلب هذا الجهد اعتماد قواعد النحو والبيان العربيين، لأن الإخلال بهذه القواعد يؤدى إلى انحرافات خطيرة فى فهم النص نتيجة الانحراف فى التأويل دون اعتبار لقواعده وأصوله. وكذلك ينبغى الأخذ بالاعتبار تحديد معانى النص فى إطار السياق النصى أو الخطابى أو السياق الحالى، ففى إطار السياق النصى علينا أن نربط المدروس بالنصوص السابقة واللاحقة فى حين أنه فى السياق الخطابى نتمكن من فهم المفردات التى هى موضوع البحث من خلال مقارنتها بمثيلاتها فى الخطاب القرآنى والنبوى، كما يمكننا ربط الأحكام المتولدة عن النص بالأحكام المتفرقة فى هذا الخطاب. أما السياق الحالى فإنه يسمح بفهم الدلالات الاجتماعية والاقتصادية للنص على الواقع المشهود. وهذا يعنى أن آيات القرآن الكريم يجب أن تفهم فى سياق سورها أولاً، ثم فى سياق القرآن كله، ثم فى السياق الاجتماعى والاقتصادى والتاريخى للأحداث المواكبة للتنزيل.

ثالثاً: تعليل النصوص: أى تحديد العلة التى استدعت إلى قيام الحكم الثانوى فيها، أى معرفة السمة أو الخاصية المشتركة بين الأشياء التى تسوغ تنزيل حكم واحد فيها، أو استخدام تصور واحد للإشارة إليهما، ذلك أن تعيين علة الحكم هو الخطوة الأولى فى الجهد الرامى إلى اكتشاف المبادئ الكلية التى تحكم توجيهات الشريعة المختلفة وتنظيمها.

رابعاً: ربط الأحكام والتصورات التنزيلية ببعضها البعض لتحقيق انسجامها وتناغمها،وهذا يتطلب بناء منظومة شاملة من الأحكام المتوافقة داخلياً،ويمكن تحقيق ذلك باعتماد نهج التجريد المتتالى بالبحث عن المبادئ الكلية المتساوية

فى مجموعة الأحكام المستنبطة من مصادرها الشرعية ويتطلب هذا النهج الاستمرار فى عملية التجريد هذه إلى أن يتم الوصول إلى مجموعة من القواعد الكلية التى لا يمكن اختزالها، وعند الانتهاء من اختزال مجموعة الأحكام الشرعية الاقتصادية مثلاً إلى عدد من القواعد الكلية نستطيع ترتيب هذه القواعد وفهم طبيعة الرابطة التى تجمع بينها.

إن هذه خطوة مهمة لاسيما عند ملاحظة التعارض الظاهر بين الأحكام المستخرجة فى الخطوة الثالثة فلا يمكن إزالته بصورة منهجية إلا من خلال استنباط قواعد عامة ومقاصد كلية للعقل الاجتماعى والاقتصادى.

غير أن هذه الأحكام تحتاج إلى تنزيل على أرض الواقع الأمر الذى يستوجب دراسة النشاط الاقتصادى دراسة تفصيلية متأنية. ويمكننا دراسة الفعل الاقتصادى وفق الأسلوب الآتي:

أ- تحليل أفعال الأفراد المشتركين فى الظاهرة الاقتصادية المعتبرة، وذلك بالكشف عن محددات تلك الأفعال وهى المقصد، الباعث، القاعدة. فمقصد الفعل يتمثل بالغاية الكلية التى يسعى الفاعل إلى تحقيقها، أما الباعث على الفعل فيتحدد فى الدافع النفسى الذى يحرك الفاعل للقيام به (مثل تقليل الكلفة، تعظيم الربح، تحقيق أكبر إشباع ممكن)، وينبثق الدافع للفعل عادة إما من التزامات قيمية أو اعتقادية أو مصلحة فردية، وأخيراً فإن قاعدة الفعل تتعين فى الإجراء العملى الواجب اتباعه لتحقيق مقصد الفعل.

ب- تصنيف أنماط الفعل المختلفة على أساس اتفاق عناصرها أو اختلافها، فالأفعال ذات المقاصد المتفقة تشكل مجموعة متجانسة، بينما تقسم الأفعال مختلفة المقاصد إلى مجموعات متباينة، وهذه عملية ضرورية لإجراء عملية التحليل بدقة. وهى عملية توصيف للظواهر الاقتصادية ومتغيراتها.

ج- إن الجهود الرامية إلى تحديد القوانين التى تحكم العلاقة بين مختلف الجماعات المتعينة فى الخطوة الثانية، ولتحديد القوانين الموجهة للتفاعلات الاقتصادية، يلزم أن نعرف انساق التعاون والاختلاف، والهيمنة والخضوع، والازدهار،

وغيرها من الأنساق المنظمة للجماعات البشرية والتى لها تأثيرها فى التكوين الاقتصادى للأمة أو المجتمع والمقارنة عبر الأزمنة المختلفة والمجتمعات المتعددة، ذلك أن دراسة أنماط النشاط الاقتصادى على الصعيد المحلى أو العالمى هدف من أهداف البحث العلمى فى حقل الاقتصاد، لاكتشاف فعل القوانين الاقتصادية ومصداقيتها، وكذلك لأن فهم الظاهرة الاقتصادية لا يكون دقيقاً إلا من خلال معرفة القوانين التى تحكم حركة المتغيرات الاقتصادية وعموم النشاط الاقتصادى عبر الزمان والمكان.

د- تنسيق مختلف الأحكام الكلية المستخرجة فى الخطوات الثلاث السابقة ليشكل مجموعها منظومة متكاملة ومنسجمة على ما هو الأمر عليه فى الخطوة الرابعة من منهجية الاستدلال النصى فى دراسة الوحى(٢٦).

إن هذا النمط من التحليل الارتباطى أو المتشابك يعين على فهم طبيعة النشاط الاقتصادى ومكوناته، ويعين على فهم السلوك الاقتصادى للإنسان والجماعات البشرية وتحديد خصائصها المعرفية والنفسية وانعكاسات ذلك على أنماط السلوك الاقتصادى. وكلما رصدنا فى هذا التحليل عوامل التغير والثبات كانت إصابتنا للأهداف فى التحليل أكثر دقة كما أن هذا الترابط بين التحليل النصى للوحى وتحليل الفعل الاقتصادى، أو افتراقهما يوفر فرصة للباحث الاقتصادى المسلم لمعرفة مدى الانسجام بين الوحى والظاهرة، والوقوف على عوامل الانحراف عن الوحى بغية استعادتها إلى مدارها الصحيح عبر التغيير والبناء بما يتوافق مع مقاصد الشريعة.

فإذا ما تحرك الاقتصاد الإسلامى فى فهم النشاط الاقتصادى على المستوى الفردى الاجتماعى فى إطار هذه المنهجية واهتم بملاحظة الوقائع الاقتصادية الإسلامية، وملاحظة تحولاتها بغية صياغة القانون الاقتصادى الإسلامى صياغة دقيقة تنسجم والمرجعية العقائدية، ومارس تحليلاً إسلامياً للعالم منطلقاً من الوحى، وبنى نماذج اقتصادية إسلامية فى الإطار ذاته ونظم السياسات الاقتصادية العامة والمتخصصة، فإنه بذلك يكون علماً له منهجه ونظرياته وقوانينه فى تفسير الواقع، أو فى تغييره، او فى إعادة بنائه.

إذن فهو ليس عطاء تابعاً للفقه، ولا هو عطاء مذهبى فقط، وإنما هو علم تمتزج فيه المذهبية والقوانين والنظريات والمفاهيم المنبعثة من مرجعيته العقائدية. لأن المذهبية أو المرجعية العقائدية، لا تكفيان فى بناء النشاط الاقتصادى ومؤسساته المتعددة. ولا يكفيان فى هيكلة الاقتصاد فى المجتمع، أو على الصعيد العالمى، ما لم ينبثق عنهما فعل اجتماعى/ اقتصادى يجسد معطياتها على أرض الواقع وأن عملية التنزيل هذه هى عملية عقلية علمية لابد أن تكون فى إطار منهج ونظرية وقانون وسياسة ومفهوم.

كما أن عملية هيكلة المجتمع اقتصادياً بالمنظور الإسلامى هى بحد ذاتها عملية علمية عقلية وبدون العلم تفقد هذه الهيكلة كثيراً من كفاءتها. فتقوية العامل البشرى من خلال محفزات للأفراد تمكنهم من أداء مهماتهم الإعمارية البنائية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. وإعادة توزيع الثروة والدخل بين المجتمعات الإسلامية، وتخطيط التنمية الحضارية وإدارتها، وبناء سياسة مالية ونقدية إسلامية، وتنظيم التجارة الدولية، وتحقيق نمو اقتصادى على وفق المعايير الإسلامية وبناء صناعة إسلامية، وتكنولوجيا إسلامية، هى مهمات لا تكون إلا بقيادة علم، هو علم الاقتصاد الإسلامى، العلم الذى يمد الإنسان بالقدرة على تفسير وتغيير وبناء النشاط الاقتصادى على وفق عقيدة التوحيد.

الهوامش المراجع:

الهوامش:

(١) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص ص ٥-٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦-٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥١-٥٦.

(٤) زكريا إبراهيم، مشكلات فلسفية، ص ٤٠.

(٥) روبرت هيلبرونر،قادة الفكر الاقتصادى، ث. راشد البروای، ص ٥٩-٦٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٧) بدر الدين السباعى، الاقتصاد السياسى، ج٢، ص ٨٠٩.

(٨) يوسف كرم، مصدر سابق، ص ٣٣٢-٣٣٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(١٠) هيلبرونر، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(١١) زكريا إبراهيم، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(١٢) ذكره محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادى، ص ٦٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٦) عبد المنعم السيد على، مبادئ الاقتصاد الجزئى، ص ١٠، ١١، ١٢.

(١٧) محمد بن أبى بكر الرازى، مختار الصحاح، ص ٥٣٦.

(١٨) غازى عناية، الأصول العامة للاقتصاد الإسلامى، ص ٢١.

(١٩) لمزيد من الاطلاع يراجع كتاب "الاقتصاد الإسلامى مصادره، موضوعه، تطوره" د. رفعت العوضى.

(*) استفدنا من صياغة هذه المرجعية العقائدية من الدراسة القيمة التى أعدها المعهد العالمى للفكر الإسلامى، الموسومة، "إسلامية المعرفة، المبادئ العامة، خطة العمل، الإنجازات" وهى دراسة منهجية تهدف إلى إعادة صياغة العلوم صياغة

إسلامية.

(٢٠) صلاح إسماعيل، دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية، مجلة إسلامية المعرفة،ص١١.

(٢١) نصر محمد راغب، الحضارة، الثقافة، المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، ص ٧.

(*) لاحظ الباحث هذا الفهم عند بعض الزملاء العاملين فى حقل الدراسات الفقهية فى بعض كليات العلوم الإسلامية فى بعض الجامعات العراقية.

(٢٢) رفعت العوضى، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٢٣) فاطمة إسماعيل محمد إسماعيل، القرآن والنظر العقلى، ص ٢٦.

(٢٤) لؤى صافى، نحو منهجية أصولية للدراسات الإسلامية، مؤتمر علوم الشريعة فى الجامعات، ج/١، ص ٣٣٢.

(٢٥) طه جابر العلوانى، إصلاح الفكر الإسلامى، ص ٥٨.

(٢٦) استفدنا فى هذه المنهجية من دراسة د. لؤى صافى آنفة الذكر.

المراجع:

- القرآن الكريم.
- صحيح البخارى.
- إبراهيم زكريا (د.)، مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، ١٩٧١.
- إسماعيل، صلاح، "دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية"، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثامنة، العدد ٨، إبريل ١٩٩٧.
- إسماعيل، فاطمة إسماعيل محمد، "القرآن والنظر العقلى"، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط/١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- الرازى، محمد ابن أبى بكر، "مختار الصحاح"، دار الرسالة،الكويت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م.
- راغب، نصر محمد، "الحضارة ــ الثقافة ــ المدنية"، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، عمان، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- السباعى، بدر الدين، "الاقتصاد السياسى"، دار الجماهير، ط/٢، بيروت، ١٩٧٣م.
- شابرا. محمد عمر (د.)، "الإسلام والتحدى الاقتصادى"، ترجمة د. محمد زهير

السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط/١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- صافي لؤى (د.)، "نحو منهاجية أصولية للدراسات الإسلامية"، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، تحرير د. فتحي الملكاوي، د. محمد عبد الكريم ابو سل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، ص/١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- العلواني، طه جابر (د.)، "إصلاح الفكر الإسلامي"، مدخل إلى نظم الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، طبعة مزيدة ومنقحة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- علي، عبد المنعم السيد (د.)، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، وزارة التعليم العالي، الجامعة المستنصرية، ط/١، ١٩٨٤م.
- عناية، غازي (د.)، "الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي"، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- العوضي، رفعت (د.)، "الاقتصاد الإسلامي مصادره في الفقه العام وفي الفقه المالي والاقتصادي وفي كتب الفقه العامة، موضوعه، تطوره"، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- كرم، يوسف، "تاريخ الفلسفة الحديثة"، دار المعارف بمصر، ص/٤، ١٩٦٦م.
- هيلبرونر، روبرت، "قادة الفكر الاقتصادي"، ت. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دون طبعة وتاريخ.